من السهل دائماً وضع خطة عمل متكاملة لإنتاج الأفلام بشكل دوري. فالأحداث الكبيرة تفرض نفسها في معظم الأحيان على العمل السينمائي وتوجهه.

من ناحية ثانية، لم تستطع السينما الفلسطينية ونتيجة للظروف ذاتها، أن تبني كادرها التقني، أي أن تهيء الفنيين اللازمين المتمكنين من حرفتهم والذين باستطاعتهم أن يؤمّنوا الحد المطلوب من المستوى التقني. كما لم تستطع أن توفر العدد الكافي منهم واللازم لإدارة إنتاج منتظمة للأفلام. والأمر نفسه يمكن ذكره بصدد المعدات التقنية. وهذا جانب هام خاصة إذا ما علمنا أنه لم توجد في لبنان، ومنذ بدأت فيه الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، معامل لطبع وتحميض الأفلام واستوديوهات للصوت الخ...

طبعاً، قاد ذلك كله إلى تعثر عملية الانتاج. فحتى الجريدة السينمائية التي كان يفترض فيها أن تكون دورية وتستفيد من المواد التي تصور يومياً حول كافة فعاليات الثورة، لم تستطع أن تنتظم في الصدور. فمن المعلوم أنه لا يمكن إنشاء صناعة سينمائية منتظمة دون وجود قاعدة مادية لذلك. والسينمائي الفلسطيني مثلاً مضطر لإرسال المواد المصورة إلى معامل للتحميض في أوروبا، وانتظار أشهر حتى تعود المواد إليه، والعودة مجدداً إلى اوروبا بعد إنهاء عملية المونتاج من أجل إنجاز بقية العمليات الفنية الأخرى. وهذا كله من أجل إنتاج فيلم أو جريدة سينمائية بطول ١٠ أو ١٥ دقيقة.

ثمة عامل آخر ساهم في إعاقة تطوير السينما الفلسطينية، وهو توزع السينمائيين الفلسطينيين ضمن عدة فصائل للثورة. وهذا ما أدى إلى بعثرة الجهود وإلى إضعاف الامكانات التقنية عند كل قسم منهم على حدة. وكان السينمائيون دوماً يدركون الحاجة الماسة لتوحيد الجهود والتنسيق وجمع الامكانات. وهذا ما أدى بهم إلى المطالبة المستمرة بتوحيد السينما الفلسطينية ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى كل، فقد أدت هذه المطالبة المستمرة إلى نتيجة إيجابية، خاصة بعد أن شعرت قيادة الثورة بالحاجة الماسة إلى الاستفادة، إلى أبعد حد من الامكانات الاعلامية والدعاوية التي تقدمها السينما. وهكذا، تم في العام ١٩٨٠ افتتاح معمل لطبع الأفلام وتحميضها.

والأهم من ذلك، أنه قد صدر قرار من منظمة التحرير الفلسطينية بتوحيد جميع أقسام السينما ضمن مؤسسة سينمائية واحدة تابعة لدائرة الاعلام والثقافة. إن هذا الوضع الجديد سيقود بالتأكيد إلى تخليص السينما الفلسطينية من النواقص التي عانت منها في السنوات الماضية، وإلى جعلها تؤدي دورها على أفضل وجه ممكن. ذلك لأن هذا الأمر سيقود إلى بناء القاعدة المادية التي ستتطور عبرها السينما الفلسطينية.

إن المرحلة التي قطعتها السينما الفلسطينية منذ أن بدأت كوحدة إنتاج صغيرة، وانتهاء بتوحيدها في مؤسسة كبيرة ذات أساس تنظيمي متين تجعلنا نضع في اعتبارنا دوماً جهود سينمائيين مناضلين حملوا السلاح إلى جانب الكاميرا، وشاركوا في معارك الثورة إلى جانب رفاقهم المقاتلين حاملين معدات التصوير من أجل التأريخ لهذه الثورة. ان توحيد السينما الفلسطينية هو إلى حد كبير بمثابة احترام لذكرى هؤلاء السينمائيين